

صفحة القرن، وأثر الاستراتيجية الوطنية لإدارة الأزمات على الاستقرار السياسي في الأردن (2016-2020)

## The Effect of the National Strategy for Managing ،The Deal of the Century

### Crises on the Political Stability in Jordan (2016-2020)

الاسم الكامل للباحث: محمد ياسين محمود الشباطات

بريده الإلكتروني: [820181605014@Mutah.edu.jo](mailto:820181605014@Mutah.edu.jo)

طالب دكتوراه في جامعة مؤتة / الأردن،

تاريخ النشر: 2021/06./30

تاريخ القبول: 2021/04/ 07

تاريخ الاستلام: 2020/12/15

#### ملخص:

تبحث هذه الدراسة في الاستراتيجية الاردنية لإدارة الازمات الداخلية والخارجية، الاجتماعية والامنية والاقتصادية والسياسية الناجمة عن صفقة القرن، على الاستقرار السياسي في الاردن وخصوصا بعد عام 2016م، ومدى أثرها على السياسات الخارجية للدولة الاردنية، وتستخدم هذه الدراسة نظرية صنع القرار في تفسير مدى قدرة صانع القرار الاردني من الاستمرار في رفض الصفقة رغم تزايد الضغوطات الداخلية والخارجية، ووضع استراتيجية وطنية للتقليل من الازمات الاجتماعية والاقتصادية والامنية، وخلصت الدراسة إلى وجوب تصدي النظام الاردني للضغوطات الخارجية لقبول الصفقة، بالرجوع الى القوانين والقرارات الدولية التي تخالف جل بنود الصفقة، وتكاثف الجهود الداخلية والتماسك الاجتماعي للحد من الازمات الداخلية الناجمة عن التنوع الديمغرافي الاردني الذي يعتبر نصف سكانه من اصول فلسطينية وعدد كبير من اللاجئين السوريين والعراقيين والوافدين العرب.

الكلمات المفتاحية: صفقة القرن ، الازمات ، الاستراتيجية الوطنية ، الاستقرار السياسي ، الاردن.

#### Abstract:

This study examines the Jordanian strategy for managing the internal and external، social، security، economic and political crises resulting from the deal of the century، on the political stability in Jordan، especially after the year 2016 AD، and the extent of its impact on the foreign policies of the Jordanian state، and this study uses the theory of decision-making in explaining the extent of the decision-maker's ability The Jordanian government decided to continue rejecting the deal despite the increasing internal and external pressures، and to develop a national strategy to reduce social، economic and security crises. The study concluded that the Jordanian regime must address external pressures to accept the deal، by referring to international laws and decisions that violate most of the terms of the deal، intensifying internal efforts and social cohesion To reduce the internal crises resulting from the Jordanian demographic diversity، of which half of the population is of Palestinian origin and a large number of Syrian and Iraqi refugees and Arab immigrants.

**Keywords:** Deal of the Century، Crises، National Strategy، Political Stability، Jordan.

1- مقدمة:

وجدت الأزمات مع الإنسان منذ أن وجد على هذه الأرض، حيث تعامل معها بحسب الإمكانيات المتاحة له، فهذا يؤدي بنا إلى التسليم بحقيقة وجود تلك الأزمات، إلا أنه لم تبرز أهميتها إلا حديثاً وذلك نظراً لتعدد الأزمات وتنوعها وتلاشي البعد الزمني والمكاني بين مواقع الأحداث الدولية.

إن طبيعة الاختلاف في الأزمات من مجتمع لآخر، يظهر لنا مدى اهتمام المجتمعات المتقدمة في إيلائها لهذه الظاهرة من اهتمام خاص، حيث عملت على إيجاد مؤسسات ومراكز بحوث تعمل على تفادي حدوث الأزمات، أو إيجاد وسائل للتعامل معها إذا ما وقعت، وهو بعكس ما يمكن أن نجده في دول العالم الثالث من تدني الاهتمام حتى في جانب التنظير الخاص بالأزمة، فقد تعددت الأزمات وحسب أنواعها المختلفة ورغم ذلك لم يبرز الاهتمام بالأزمات سوى حديثاً لما أعقبته من خسائر سواء أكانت بشرية أم مادية وعلى مختلف أنواعها وأسبابها.

حيث تعد قضايا الأمن الوطني من أهم القضايا التي تعتمد فيها القيادات العليا في أي دولة على استخدام أساليب التخطيط الاستراتيجي في إدارتها، ورسم سياساتها الداخلية والخارجية، وفقاً لتداخل المصالح التي تربطها بالبيئة الداخلية والإقليمية والدولية، دون إغفال أية تحديات وتهديدات قد تمس المصالح الحيوية للأمن الوطني للدولة، ما يستوجب رسم سياسات وخطط استراتيجية ممنهجة تواجه تلك التحديات.

إن التخطيط الاستراتيجي هو أحد أهم أدوات تلك المواجهة، المحتملة أو الموجودة فعلاً، وهو سمة من سمات الحداثة والتطور المتعلقة بإدارة الدولة، سواء كانت تستخدم في ظروف الأزمات أو ظروف السلم، عبر وضع خطط تكفل للجمع القيام بمسؤولياته، لمواجهة المخاطر والتحديات، بشكل يكفل للدولة أمنها واستقرارها، في ظل أوضاع اقتصادية واجتماعية وسياسية تفرض نفسها على أرض الواقع.

والأردن كغيره من الدول مر بعدة أزمات سياسية وأمنية واقتصادية، لنصل إلى نتيجة مفادها أن الدبلوماسية الأردنية كانت قائمة على منهجية الاحتواء وفق معادلات سياسية وأمنية ومجتمعية ساهمت في استقرار النظام وتحقيق التوازنات في العلاقات الخارجية مع دول الجوار.

ولم تختلف ملامح السياسة الأردنية لصانع القرار في الوقت الحاضر عن الماضي كثيراً رغم العديد من الضغوطات الهائلة على السياسة الأردنية وخاصة بعد ما يسمى "بالربيع العربي" وتردي الأوضاع الاقتصادية الداخلية وبروز أزمة اللاجئين السوريين وظهور الحركات الشعبية المطالبة بشكل مستمر في تحسين الأوضاع المعيشية وتوفير فرص العمل وغيرها، من المطالب التي أدت إلى ولادة أزمات داخلية كأزمة إضراب المعلمين، وأزمة النقابات المهنية، وأزمة العاطلين عن العمل، وأكثر الأزمات تأثيراً على الواقع الأردني هي الأزمة القديمة الحديثة التي بقيت طوال فترة الدولة الأردنية وهي القضية الفلسطينية والأزمة الديمغرافية الناجمة عنها، كون نصف سكان الأردن من أصول فلسطينية، وبروز مستجدات صفقة القرن منذ تولي الإدارة الأمريكية بقيادة ترامب للسلطة عام 2016، وغيرها من الأزمات التي وضعت صانع القرار ضمن خيارات محددة ومواقف في غاية الصعوبة.

حيث يشعر الأردن بكثير من القلق إزاء القرار الإسرائيلي بتنفيذ خطة ضم غور الأردن ومستوطنات الضفة وخاصة القدس للسيادة الإسرائيلية، ويرى في ذلك تهديداً خطيراً لاستقرار الدولة الأردنية كياناً ونظاماً وهوية، وانها تطبيق فعلي لصفقة القرن، حيث لَوَّح العاهل الأردني بأن خيارات الأردن ستكون مفتوحة في الرد على الخطوة الإسرائيلية في حال تنفيذها، محدراً من أن ذلك سيؤدي إلى صدام كبير مع الأردن.

لذا يعيش الأردن تحديات جمة ومتعددة الأشكال منذ ما يزيد عن الستين عاماً، فهو يواجه أزمات سياسية واقتصادية واجتماعية، يُحتم على صناع القرار أن يؤسسوا لحالة من إدارة الدولة وفقاً لاستراتيجيات تضمن أمنها الوطني والقومي،

وتراعي فيها مصالح الأفراد والمؤسسات، بما يحقق المصلحة العليا للدولة، عبر ترتيب العلاقات داخل مجتمعها ومحيطها الإقليمي والدولي، بغايات وطنية، تقوم على معرفة نقاط القوة والضعف في الدولة، والتي تشكل قيماً ومرتكزات ترتبط بإدارة الدولة وأمنها واستراتيجياتها الوطنية.

حيث إن تطوير عمل الدولة الأردنية يهدف إلى تنمية الدولة في المجالات كافة، عبر السعي المستمر إلى تطوير وتحديث استراتيجياتها في كل القطاعات، فالتغيير التنظيمي وتطوير المخططات المدروسة أمر ضروري في هذه المرحلة، كونه يعد وسيلة رائدة في مواجهة التحديات المستجدة على الساحة السياسية والاقتصادية والاجتماعية، فالإصلاح والتنمية الشاملان يرتكزان على سياسة حكيمة وناجعة لإدارة الدولة عبر تطوير إدارتها بشكل يحمي الأمن الوطني الشامل، ويضمن للشعب العيش بحرية وكرامة، ويحافظ على استقرار الدولة وحماية أمنها.

ومع استبعاد خيار قبول الاردن لصفقة القرن، وفي ضوء النتائج الخطيرة المتوقعة لخيار التكيف مع الخطة، والذي يفتح الأبواب أمام تنفيذ صفقة القرن، وتمير مشاريع التوطين والوطن البديل والترحيل القسري، تغدو مواجهة الخطة وتعطيلها الخيار الأكثر واقعية وانسجاماً مع الموقف الأردني المعلن، والأقدر على تحقيق المصالح الأردنية العليا، بما يتطلبه ذلك من اعتماد مقاربة جديدة لإدارة الصراع مع التهديد الإسرائيلي، وإعادة النظر في مجمل العلاقات والاتفاقيات مع دولة الاحتلال، والتنسيق الوثيق مع الجانب الفلسطيني في مواجهة خطة الضم و صفقة القرن.

ولذا، فإن وضع استراتيجية لإدارة الأزمات تعد ضرورية لدى الدولة الاردنية، وتأتي تلك الأهمية للحد من الآثار السلبية الناجمة عن صفقة القرن قبل حدوثها، أو أثناء حدوثها أو بعد حدوثها، لتقليل النتائج أو الحد منها، سواء على المستوى الاجتماعي أو الاقتصادي أو السياسي.

## 2.1 مشكلة الدراسة

بالرغم من وجود عدة أزمات داخلية وخارجية بدأ تأثيرها على الأردن مع بداية ظهور ما يسمى بالربيع العربي، الأمر الذي أدى إلى ظهور حراك شعبي ونقابي وشبابي في الأردن، كان له تأثير واضح على الاستقرار السياسي في الأردن، حيث تمثل هذا التأثير في المطالبة في العديد من التعديلات الدستورية وتوفير فرص العمل، وتحسين الوضع الاقتصادي، والإطاحة في الحكومات والمطالبة في مكافحة الفساد ورفع مستوى الحريات، وازدادت الأزمات بعد اقرار صفقة القرن التي لها آثار سلبية على المجتمع والنظام الاردني وعلى حالة الاستقرار الوطني، كون ان أكثر من نصف سكان الاردن من اصول فلسطينية، مما يزيد من وقع الأزمات الداخلية والخارجية نتيجة رفض القيادة الاردنية لبنود الصفقة، كونها لا تعترف بحق العودة للاجئين او تعويضهم، ولا تعترف بالوصاية الهاشمية على القدس، مع مشكلة ضم منطقة الاغوار للكيان الصهيوني، واعتبار الاردن هو الوطن البديل للشعب الفلسطيني، الا ان الدولة الاردنية تحاول وضع استراتيجية وطنية لإدارة الأزمات في الأردن وخاصة الناجمة عن اقرار صفقة القرن مما قد يفاقم من هذه الأزمات.

اي ان مشكلة الدراسة تبحث في أثر الاستراتيجية الوطنية لإدارة الأزمات على الاستقرار السياسي في الأردن؟ وخاصة الأزمات الديمغرافية والاقتصادية الناجمة عن صفقة القرن، والدور الذي لعبه صانع القرار السياسي في التعامل مع الأزمات وخاصة الأزمات الامنية والاقتصادية والاجتماعية؟

## 3.1 فرضية الدراسة :

تنطلق فرضية الدراسة، بأنه كلما كانت الاستراتيجية الوطنية لإدارة الأزمات مبنية على منهجية علمية مستقبلية قادرة على التعامل مع الأزمات بشتى أنواعها، كلما زاد الاستقرار السياسي والاجتماعي والاقتصادي في الدولة الأردنية، وخاصة بعد اقرار صفقة القرن .

#### 4.1 أهمية الدراسة:

تسعى الدراسة للتوصل إلى أهميتين علمية وعملية، أما بخصوص الأهمية العلمية فهي تحاول التركيز على واجبات الأجهزة الحكومية، وغير الحكومية الأردنية للتعامل مع إدارة الأزمات قبل وإثناء وبعد حدوثها، وخاصة الأزمات الناجمة عن تطبيق صفقة القرن .

أما الأهمية العملية فتنبثق من مدى وجود استراتيجيات وطنية لإدارة الأزمات على الاستقرار السياسي في الأردن، وبالتالي تأمل الدراسة في التوصل إلى مجموعة من النتائج والتوصيات لمواجهة الأزمات التي قد تعصف بالدولة، وخاصة الأزمات الناجمة عن تطبيق صفقة القرن على الواقع الديمغرافي الاردني الذي يعد نصف سكانه من اصول فلسطينية، وللاأردن اطول حدود مأهولة بالسكان مع فلسطين المحتلة، وهنا سوف تبرز الأزمات الامنية والاجتماعية والاقتصادية.

#### 5.1 أهداف الدراسة

تهدف الدراسة إلى الوقوف على أهم الملامح الاستراتيجية الوطنية لإدارة الأزمات، وأهم العوامل الخارجية التي أدت إلى حدوث الأزمات، وكذلك بحث تأثير هذه الأزمات على الاستقرار السياسي في الأردن، كما أنها تبحث في طبيعة الدور الذي يقوم به صانع القرار لمواجهة هذه الأزمات، ومدى نجاحه في تجاوزها، وخاصة الأزمات الامنية والاجتماعية والاقتصادية والسياسية الناجمة عن الرفض الاردني لصفقة القرن، ناهيك عن محاولة الدراسة الكشف عن أطروحات جديدة قد تساعد الأجهزة الحكومية المختصة في تبنى استراتيجية وطنية شاملة لإدارة الأزمات في الأردن .

#### 6.1 منهجية الدراسة

منهج صنع القرار: ستعتمد الدراسة على هذا المنهج الذي من خلاله سوف توضح مقدرة صانع القرار في التعامل مع الأزمات ومدى تأثير ذلك على الاستقرار السياسي في الأردن، بهدف معرفة العوامل الرئيسية التي أحاطت بعملية صنع القرار تجاه الأزمات التي واجهت صانع القرار الأردني وفهمها، وهي تركز على عملية صنع القرار السياسي كجزء أساسي لتفسير السياسة الدولية، وهي تساعد بلا شك على معرفة كيف تعمل الدولة، وآلية العمل حيال مواقف سياسية متعددة، وهي تخوض في البحث عن كيفية تفاعل أجزاء النظام مع بعضها، وتحاول أيضاً التعرف على الكيفية التي يظهر بهذا التفاعل مع الواقع السياسي الإقليمي بسبب الأزمات المحيطة بالأردن، فالأردن مر في أزمنة عديدة فرضها عليه موقعه الجغرافي وكان لصانع القرار دور كبير في خلق التوازنات السياسية مع الدول الفاعلة في النظام الدولي في العديد من الأزمات إلى عصفت في دول الجوار، ولذا فالبحث في الكيفية التي يعبر بها هذا التفاعل عن نفسه مع الواقع الداخلي والإقليمي والدولي من خلال اتخاذ قرارات خارجية محددة تظهر بها اتجاهات الدول، وتدافع بها عن مصالحها إزاء الأطراف الدولية التي تتعامل معها أمر مهم لتفسير السياسة الأردنية وتعاملها مع هذه الأزمات وأثرها على العلاقات الخارجية .

ولذا نحاول من خلال هذا المنهج دراسة اثر البيئة الداخلية والإقليمية والدولية ومدركات صانع القرار الأردني تجاه عدة الأزمات التي ألمت بالدولة الأردنية وأثرت على أمنه واستقراره وخاصة ازمة صفقة القرن.

## 7.1 مصطلحات الدراسة:

الاستراتيجية: يرى الباحثون أن أصل كلمة استراتيجية يرجع إلى الكلمة اليونانية "Stratégies" والتي تعني فن القيادة وإدارة المعارك، وهذا يدل على أن استخدام الاستراتيجية ظهر أساساً في المجال العسكري كدليل للقائد العسكري للكشف على مختلف القوى المتاحة لديه لتحقيق النصر على أعدائه<sup>1</sup>، وبدخول مصطلح الاستراتيجية إلى ميادين متعددة: سياسية، اجتماعية، اقتصادية، وبدأت تظهر وجهات نظر مختلفة حول مفهومها.

الأزمة: لغة " تعني الشدة والقحط، والأزمة هو المضيق، ويطلق على كل طريق بين جبلين مأزم "2، الأزمة اصطلاحاً: "حالة توتر ونقطة تحول تتطلب قراراً ينتج عنه مواقف جديدة سلبية كانت أو إيجابية تؤثر على مختلف الكيانات ذات العلاقة"<sup>3</sup>، كما أن الأزمة تعني: "نقطة تحول، أو موقف مفاجئ يؤدي إلى أوضاع غير مستقرة، وتحدث نتائج غير مرغوب فيها، في وقت قصير، ويستلزم اتخاذ قرار محدد للمواجهة في وقت تكون فيه الأطراف المعنية غير مستعدة، أو غير قادرة على المواجهة"<sup>4</sup>

الاستقرار السياسي: لا يوجد اختلاف بين مفهوم الاستقرار السياسي عن باقي مفاهيم العلوم السياسية، كونه لا يوجد تعريف جامع يتفق عليه الباحثين، حيث يعرف الاستقرار لغة: "الثبات والسكون واستقرار رايه أي ثبت عليه"<sup>5</sup>، الاستقرار اصطلاحاً: "عملية التغيير التدريجي والمنضبط التي تزيد من شرعية وكفاءة النظام" وللإستقرار السياسي مفاهيم عديدة نسلط الضوء على أبعادها وجوانبها المختلفة وهي حالة الثبات المؤسسية للدولة بكل مستوياتها ومقدرتها على التعامل مع الأزمات التي تواجهها من حيث التدابير السياسية والاقتصادية والأمنية والتي تتطلب خطوات حقيقية لتخدم المصلحة العامة للدولة والمجتمع<sup>6</sup>.

الاستقرار السياسي " هو ظاهرة تتميز بالمرونة والبنية وتشير إلى قدرة النظام على توظيف مؤسساته لإجراء ما يلزم من تغييرات لمجابهة توقعات الجماهير، واحتواء ما قد ينشأ من صراعات دون استخدام العنف السياسي إلا في أضيق نطاق، دعماً لشرعيته وفاعليته"<sup>7</sup>

صفحة القرن : هو اقتراح، أو خطة سلام تهدف إلى حل النزاع الإسرائيلي الفلسطيني، أعدها رئيس الولايات المتحدة دونالد ترامب، وتشمل الخطة إنشاء صندوق استثمار عالمي لدعم اقتصادات الفلسطينيين والدول العربية المجاورة، وأعلنت إدارة الرئيس الأميركي، في 28 كانون الثاني 2020، تفاصيل الشق السياسي لخطة لحل الصراع الفلسطيني الإسرائيلي، المعروفة باسم صفقة القرن، وجاء هذا الإعلان بعد نحو ثمانية أشهر على نشر واشنطن للاقتصادي من الخطة بعنوان "السلام من أجل الازدهار"، في ورشة عمل عقدت في العاصمة البحرينية المنامة، في حزيران 2019، وبهذا تكون معالم خطة إدارة ترامب لسلام مفترض بين الفلسطينيين والإسرائيليين قد اكتملت ملامحها، بعد ثلاث سنوات من الحديث المتواتر عنها، وقد تم جمع

1 المغربي، عبد الحميد عبد الفتاح، (1999)، "الاستراتيجية لمواجهة تحديات القرن 21"، الطبعة الأولى، مجموعة النيل العربية، القاهرة، مصر، ص 18.

2 الرازي، المرجع السابق، ص 15.

3 الشعلان، فهد احمد، (2002)، "إدارة الأزمات - الأسس - المراحل - الآليات"، أكاديمية الأمير نايف للعلوم الأمنية، الرياض، السعودية، ص 26.

4 حوش، جمال الدين محمد، (1998)، "إدارة الأزمات والكوارث ضرورة حتمه"، المؤتمر السنوي الثالث لإدارة الأزمات والكوارث، البحث (38)، كلية التجارة، جامعة عين شمس، القاهرة، مصر، ص 4.

5 الدويك، عبدالغفار، (2017)، "الاتجاهات الحديثة في إدارة الأزمات الدولية: الشرق الأوسط نموذجاً"، المجلة الدولية لأبحاث الأزمات، العدد (التعريف)، المجلد (1)، الصفحة (42-21) الرياض.

6 الرشواني، منار، (2003)، "سياسات التكييف الهيكلي والاستقرار السياسي في الأردن"، مركز الإمارات للدراسات الاستراتيجية، الإمارات، ص 20.

7 مسعد، نيفين عبدالمنعم، (1988) "الاقليات والاستقرار السياسي في الوطن العربي" مكتبة النهضة المصرية، القاهرة، مصر، ص 5.

الشقين السياسي والاقتصادي للخطة بعنوان "السلام من أجل الازدهار، رؤية لتحسين حياة الشعبين الفلسطيني والإسرائيلي".<sup>8</sup>

## 2- المبحث الأول: دور التخطيط الاستراتيجي لإدارة الأزمات على الاستقرار السياسي في الأردن

تعتبر إدارة الأزمات إحدى التخصصات التي تنبثق عن العلوم السياسية والدراسات السياسية الأكاديمية الدولية، فإدارة الأزمات هي إدارة تنطلق من مكن قوة لان إدارة الأزمات تعرف صانع القرار كيفية استغلال الفرص وكيفية بذل كافة الجهود والإمكانات المالية والبدنية والعقلية والفكرية والسياسية، وذلك لمواجهة الأزمات والتخلص منها، ولذا توضح إدارة الأزمات بخصوصيتها طرق الاستراتيجيات للقضاء على الأزمات والخروج من الأوضاع السيئة من خلال التعرف على أساليب عديدة تؤدي إلى حل وتجنب الخسائر التي قد تواجه الدولة وهو ما يؤدي بالضرورة إلى حدوث واستمرار الاستقرار السياسي<sup>9</sup>.

من هنا نجد أن إدارة الأزمات ووضع استراتيجية وطنية لمواجهة الأزمات تحتاج إلى تنظيم وتنسيق وترتيب لكافة المعطيات والمعلومات الموجودة في المؤسسات الحكومية والأمنية والمؤسسات السياسية العليا في الدولة لمواجهة الأزمات، والخروج منها في بناء خطة علمية معدة إعداداً تاماً لمواجهة كافة المخاطر والمشكلات التي قد ترافق الأزمات، حيث ان الأثر الذي يحدثه التخطيط الاستراتيجي، بمراحله المتعددة، وتحديد بناء استراتيجية وطنية لمواجهة التحديات القائمة، سياسياً واقتصادياً واجتماعياً وعسكرياً، في تحقيق الاستقرار السياسي للدولة.

فإن الأمن الوطني والقومي يقومان على مقدرة الدولة في إعداد استراتيجية شاملة، كأداة من أدوات التخطيط الاستراتيجي الشامل للنهوض والارتقاء والصمود، ويؤسس لدولة تقوم على رعاية ودعم مواطنها مديناً وسياسياً واجتماعياً وثقافياً واقتصادياً، ويحقق العدالة وتكافؤ الفرص للمواطنين، في ظل خدمة مدنية تقوم على العلم والقانون، ما يعني عدم تحكم فئة معينة بمقدرات البلد، يمنعها من ممارسة الفساد والاستبداد.

ويأتي دور الاستراتيجية في حشد واستخدام القوى الشاملة لدعم السياسة العامة للدولة، وفقاً للقدرات والموارد المتاحة وإمكانيات استخدامها في ظل الظروف الراهنة والمستقبلية، وتركز استراتيجية الأمن القومي على التصور العام دون الاهتمام بالتفاصيل، في إطار البحث عن أفضل الأساليب والطرق والأدوات لتحقيق الأهداف، على ضوء رؤية مستقبلية للأهداف ونظرة معرفية للتطور، وتكثيف الإمكانيات المتاحة ووضعها في خدمة الأهداف العامة للدولة للوصول إلى تحقيق الأهداف.

حيث يعيش الأردن في منطقة متوسطة بين صراعات دامية، ما يستوجب ضرورة تعزيز قيم التحول الديمقراطي، والحفاظ على الوحدة الوطنية، انطلاقاً من ثلاثة أبعاد تكاملية، أولها الأمن الوطني، ثم الأمن الإقليمي، ثم الأمن الدولي، الذي سينعكس على حالة الأمن والاستقرار في الأردن.<sup>10</sup>

وعليه، فإن جملة التحولات التي عصفت بالمنطقة، كشفت عن دخول الأردن والمنطقة، في سياقات من التحول التي ستقود إلى حالة سياسية واقتصادية واجتماعية مفتوحة الأفق، لا يمكن تجنبها، بل يجب التعامل معها وفقاً لاستراتيجية أردنية، تخطط فيها للتعامل مرحلياً، ومستقبلياً، مع كل تلك الظروف، والاحتمالات التي ستنتج عنها.

## 1-2- المطلب الأول: الاستراتيجية الوطنية للدولة الاردنية ونقاط القوة والضعف والفرص والتحديات

<sup>8</sup> The White House، Peace to Prosperity: A Vision to Improve the Lives of the Palestinian and Israeli People، 28/1/2020، at: <https://bit.ly/2tnPcV7>

<sup>9</sup> الحريري، محمد سرور، (2011) "إدارة الأزمات السياسية واستراتيجيات القضاء على الأزمات الدولية"، دار ومكتبة الحامد للنشر والتوزيع عمان، الاردن، ص9.

<sup>10</sup> عارف الجبور، الأمن الوطني الأردني وتحدياته الخارجية والداخلية، جريدة الدستور الأردنية، 7 حزيران 2007، الرابط: <http://www.addustour.com>.

أن الاستقرار السياسي هو الهدف الرئيس لأي دولة من دول العالم، فحدوث الأمن والاستقرار والأمان والهدوء داخل الدولة، وجعل الأمور تسير بشكل جيد دون نقصان في الأداء أو ضعف في العزيمة أو خلل في الوظائف السياسية للدولة يؤدي بالضرورة إلى حدوث استقرار سياسي، وبالتالي إيجاد دولة مستقرة سياسياً واقتصادياً وامنياً واجتماعياً<sup>11</sup>.

لذا فإن صياغة أي نوع من أنواع الاستراتيجيات، سواء كانت شاملة أم فرعية، سياسية أم اقتصادية أم عسكرية أم اجتماعية، بحاجة إلى القيام بخطوات أولية تتعلق بتحليل البيئة الداخلية والخارجية لمعرفة نقاط القوة والضعف في بيئة الدولة الداخلية، ودراسة ماهية الفرص والتهديدات التي تقع في المحيطين الإقليمي والدولي، كي يتم مواجهتها والتعامل معها على أسس عقلانية ومدروسة، للخروج بسياسات وقرارات حكيمة، تهدف إلى تقوية نقاط القوة وتخطي أو معالجة نقاط الضعف، ثم محاولة الاستفادة من الفرص المتاحة للنجاح خارجياً، ومواجهة التهديدات القائمة بشكل علمي ومنهجي للتعامل معها بأسلوب حكيم راشد.

وتقوم دراسة وتحليل البيئتين الداخلية والخارجية على تحديد العوامل الاستراتيجية فيهما، وتقييمها لمعرفة نواحي القوة والضعف، والفرص والتهديدات، أي تحديد العوامل التي يمكن التركيز عليها باعتبارها تمثل نقاط قوة وفرص لدعم وتعزيز مقومات الأمن والاستقرار الوطنيين، بالإضافة إلى تشخيص العوامل التي يستوجب استبعادها أو معالجتها باعتبارها تمثل نقاط ضعف وتهديد تؤثر سلباً على قيمتي الأمن الوطني والاستقرار السياسي في أي دولة، في محاولة للتنبؤ بالفرص والمخاطر المستقبلية، وكيفية التعامل معها.

حيث تركز نظرياً الأهداف الوطنية للدولة الأردنية، على حماية المصالح الوطنية العليا السياسية والاقتصادية والاجتماعية وتحقيق الرفاه الاقتصادي والاجتماعي للمواطن والتنمية الشاملة، وبناء المؤسسات المدنية والعسكرية والأمنية، باعتبارها وسيلة لضمان أمن وسلامة واستقرار الأردن، عبر تحقيق المبادئ والقيم الداعمة للسلام والأمن والاستقرار الإقليمي والدولي، وإقامة علاقات وتحالفات استراتيجية مع القوى الإقليمية والدولية الفاعلة لخدمة المصالح الوطنية الأردنية بشكل عام.

وعليه، فإن عملية التخطيط الاستراتيجي تكون ذات فاعلية عندما يتم التركيز على السياسات الاجتماعية والاقتصادية التي تجنب المواطن من الضرر الواقع عليه، وبالتالي تجنب الامن الوطني والاستقرار السياسي في الأردن من أي تهديد، والتقليص من الهوة بين المواطن والحكومة، من خلال إعداد استراتيجية شاملة، تبنى على أسس حقوقية، تؤصل إلى تحقيق العدالة والمساواة، والشفافية، ومبدأ تكافؤ الفرص.

وتقوم الاستراتيجية الوطنية الأردنية على التأكيد على عدة محاور أساسية تحاول من خلالها معالجة نقاط الضعف المحلي، والاستفادة من نقاط القوة، منها:<sup>12</sup>

اولاً: المحور الاقتصادي الهادف إلى تعزيز استقلالية القرار السياسي، ودعم الأمن الاجتماعي من خلال التطرق إلى المستوى المعيشي للمواطنين، وسياسات محاربة الفقر والبطالة وغيرها من المشكلات التي تواجه الفرد والمجتمع، باعتبارها مؤشرات قد تهز الاستقرار السياسي.

حيث إن أبرز نقاط القوة والفرص على الصعيدين الداخلي والخارجي، هي فرص استثمارية جيدة، وإمكانية تطوير الصناعات الدوائية والمهنية والزراعية، واستثمارات الطاقة المتجددة وإمكانية تطويرها، والاهتمام بالبيئة السياحية، والموارد البشرية الضخمة، واستثمارات غير الأردنيين، وانفتاح السوق المحلي على الصناعات الدولية، وتحديث البنية التحتية وخطوط اتصالات مناسبة، وتطور قطاع تكنولوجيا الاتصالات، بالإضافة لتحويلات العاملين في الخارج.

11 الحريري، مرجع سابق، ص35.

12 سليمان نصيرات، أضواء على الاستراتيجية الوطنية الأردنية، 2014/9/23، الرابط: <http://alnusairat.com/bok/ad/ad.htm>.

أما نقاط الضعف والتهديدات الاقتصادية، فهي العجز في الموازنة العامة وحجم الدين العام، واللاجئون، وسوق العمل، وارتفاع معدلات الفقر والبطالة، وانخفاض مستوى الأجور، وارتفاع حجم المديونية، وتعثّر النمو الاقتصادي، وتراجع مستويات المساعدات الدولية، والسياسة الضريبية وارتفاع الأسعار، وتحرير الاقتصاد والخصخصة، وقلة الموارد الطبيعية، وارتفاع معدلات التضخم مقارنة مع الدخل الفردي.

ثانياً: المحور الاجتماعي الهادف إلى تمكين دور المجتمع وإشراكه في صنع القرار، من خلال تمكين دور المرأة وتفعيل دورها السياسي والاقتصادي والاجتماعي، ورعاية الشباب عبر فتح آفاق المستقبل لهم، ومكافحة النزاعات الضيقة التي تشرذم المجتمع، وتوفير بنية تحتية متقدمة، تشمل كافة نواحي الحياة الأساسية، وعدم السماح لإشاعة الفوضى والفرقة والانقسام وضرب الوحدة الوطنية.

حيث إن أبرز نقاط القوة والفرص داخلياً وخارجياً، هي التماسك الاجتماعي والعشائري، التقاليد والعادات التي تقوم على أسس التعاون والشراكة، مستوى عال من التعليم الأكاديمي والمهني، الانفتاح على التكنولوجيا والإنترنت وسهولة الحصول على المعلومات، سهولة التنقل والحركة، تزايد أعداد المستشفيات والجامعات، وحرية تكوين الجمعيات والتجمعات، والضمان الاجتماعي.

أما نقاط الضعف والتهديدات فهي الزيادة السكانية، اللجوء السوري، العنف المجتمعي والجامعي، تردي المخرجات التعليمية، ضعف الرعاية الصحية الناجمة عن الزيادة الهائلة في السكان. ثالثاً: المحور السياسي، وهو المحور الذي يركز على مشاركة الشعب في صنع القرار، وتفعيل العمل السياسي، والتأكيد على جميع الحقوق التي تؤكد على الحريات، ووضع قوانين عصرية تتعلق بالانتخاب والأحزاب والإعلام، وتدعم قيم النزاهة والشفافية والمساءلة.

حيث إن أبرز نقاط القوة والفرص الداخلية والخارجية على الصعيد السياسي، هي الإجماع الوطني على النظام السياسي، والأمن والاستقرار، ومساءلة الحكومة ومحاسبتها، وإجماع عام على القضايا الوطنية الكبرى، ومقدار من التأثير والمعارضة والاستقلالية الفكرية وانتقاد السلطة، وتشريعات لضمان الحريات (الأحزاب، وحرية التجمع، والإعلام، والمحاكمات العادلة، واستقلال القضاء، والمساواة بين الجنسين، ... الخ)، وتفعيل المحكمة الدستورية وهيئة مكافحة الفساد.

أما نقاط الضعف والتهديدات داخلي وخارجي، فهي الحراك الشعبي والشبابي، والفساد، ونزاهة الانتخابات، والقوانين الناظمة للحياة السياسية (قانون الانتخاب، وقانون الأحزاب، ... الخ)، والأزمة السورية، والقضية الفلسطينية والوطن البديل، أي محاولة تصفية القضية الفلسطينية على حساب الأردن وخاصة بعد اقرار صفقة القرن، والأوضاع الإقليمية المجاورة الغير مستقرة.

## 2-2- المطالب الثاني: الترتيبات الاستراتيجية والرؤية المستقبلية للأمن الوطني الأردني.

أصبحت إدارة الأزمات سمة مميزة للإدارة السياسية الفاعلة والمعاصرة وحوكمة القرار الإداري والإجراءات والقوانين والتشريعات وإدارة القطاع العام بكفاءة عالية، وتميز بالاستدامة والقابلية للتأقلم مع جميع أنواع التحديات، بل اتخاذ من كل أزمة فرصة للوصول لأداء أكثر جودة واستمرارية نوعية بجانب حاكمية إدارة شؤون البلاد والعباد من الناحية السياسية والاقتصادية، وتحقيق العدالة الاجتماعية، وتمكين المجتمع وحماية مكتسباته وجعله آمناً مستقراً من الناحية الأمنية والاقتصادية والاجتماعية والسياسية.

هناك أهمية كبيرة لانطلاق التخطيط الاستراتيجي الوطني وفقاً لفكر استراتيجي يتناسب مع نوع وحجم التحديات المحلية والإقليمية والعالمية التي يواجهها الأردن، بحيث تكون خطة الدولة الاستراتيجية تعبر عن السكان باختلاف توجهاتهم الدينية

والسياسية والثقافية وأصولهم العرقية، وصولاً إلى تحقيق وحدة المشاعر الوطنية، التي تعزز بالانتماء للدولة الأردنية، والدفاع عنها أفراداً ومؤسسات، اعتماداً على فكر استراتيجي، يحقق المصالح الوطنية، عبر حالة من ترسيخ للقيم والمركزات الاستراتيجية الخاصة بالأمن الإنساني بشكله الشامل.

ويعتمد بناء مخطط استراتيجي للدولة على التغيير الاستراتيجي الذي يراعي القيام بترتيبات أساسية من شأنها توفير الظروف المطلوبة لتحقيق الغايات والأهداف الاستراتيجية، سعياً لإحداث نقلة فاعلة ومؤثرة في القدرات التنافسية للدولة، وتعزيز قدراتها التي تحقق المصالح الوطنية الاستراتيجية، التي يفرزها التخطيط الاستراتيجي الوطني والقومي.<sup>13</sup>

ويواجه الأردن جملة من التحديات، الداخلية والخارجية، الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والسياسية، وأبرزها القضية الفلسطينية وما يتعلق بها من إعلان الدولة وعلاقات السلام مع إسرائيل، ثم تحدي المديونية والفقر البطالة، وقضايا الإصلاح السياسي والتحول الديمقراطي، والتجربة الحزبية والصحافة والإعلام، والشباب والتنمية البشرية والتعليم بشقيه الأساسي والعالي، وقضايا مكافحة الفساد ومراقبة الأداء الحكومي، ما يجعل أصحاب القرار الأردني، مسؤولين جميعاً عن تحقيق التعاون والتكاتف للمساعدة في إيجاد الحلول الناجعة لهذه التحديات، التي تواجه الأمن والاستقرار في الأردن.

إن المتابع للبيئة الاستراتيجية الداخلية والخارجية للأردن، يقر بضرورة التعامل معها وفق مسار استراتيجي أطول من عمر الحكومات القصيرة والمتتالية التي يتسم بها الأردن، ما يستدعي اعتماد ثقافة وسلوك لدى الدولة، تؤسس لمفاهيم جديدة تحكم التخطيط الاستراتيجي الأردني ليتناسب مع التعقيدات والتحديات الوطنية الآنية والمستقبلية، ولذلك على الدولة الأردنية وضع خطط وترتيبات للإصلاح الاقتصادي والاجتماعي والسياسي:

أولاً، الترتيبات الاقتصادية للاستراتيجية الأردنية:

يعد الإصلاح الاقتصادي من أهم الوسائل المدروسة في مسارات الاقتصاد الوطني، بحيث تستجيب وتتكيف مع التحديات الداخلية والصدمات والمؤثرات الخارجية، عبر حزمة متكاملة من الإجراءات، التي تكافح الفساد وتحسن من البيئة الاستثمارية في مختلف مناطق المملكة، ولذلك فإن الإصلاح بمفهومه الشامل هو عملية تتضمن تحقيق مصالح الأفراد ورفاهيتهم وتحرير الفرد من الفقر والقهر والخوف والاستبداد، كما تشمل أيضاً تحرير المجتمع من الاعتماد المفرط على الخارج وتخفيفه من قيود التبعية وتحسينه أمام التقلبات والصدمات والمؤثرات الخارجية.

ولذلك يجب ان تسعى الاستراتيجية الاقتصادية للأردن إلى تحقيق جملة من الأهداف أهمها، امتلاك القوة الاستراتيجية الاقتصادية اللازمة، واستنباط وتنمية موارد جديدة، وتحقيق توازن تنموي شامل وعادل، وامتلاك الطاقة الجديدة وتحقيق التنمية المتوازنة والأمن الغذائي والمائي، والسعي لتحقيق قدر عال من النمو الاقتصادي، والدخل القومي اللازم لتقديم خدمات عادلة للمواطنين، والسعي بشكل أكبر نحو شراكات دولية تحقق المصالح للأردن بأفضل الشروط، والعمل على ربط صغار المنتجين بالمصالح الوطنية الكبرى، ما يدعم توفير فرص عمل كافية للمتطلين، مما يحقق رفعاً لمستوى الأفراد والمؤسسات، ودعماً للقطاع الخاص، وإيجاد حالة من الشراكة بينه وبين القطاع العام، وصولاً إلى قدرته في خوض غمار التنافس الدولي.<sup>14</sup>

إن إحساس المواطن بوجود أمن اقتصادي، يؤثر ويتأثر بفروع الأمن الأخرى، السياسي والاجتماعي، فالناس في الدول التي توفر لمواطنيها قدراً أعلى من الأمن الاقتصادي، تكون معدلات الرضى عن الحياة والسعادة كبيرة فيها، لارتباط ذلك بمستوى

<sup>13</sup> محمد حسين أبو صالح، دور التخطيط الاستراتيجي في تشكيل المستقبل السوداني، دراسة منشورة على الانترنت، 2012/09، الخرطوم، كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية والسياسية، جامعة إفريقيا العالمية، ص 4-5، على الرابط: <http://dspace.iau.edu.sd/123456789/2034>

<sup>14</sup> محمد حسين أبو صالح (2011)، التخطيط الاستراتيجي القومي، شركة مطابع السودان للعملة المحدودة، الخرطوم، ط5، ص 11-12.

الدخل وأمنه، إضافة إلى وجود درجة عالية من الأمن في المهارات، الذي يقاس بمؤشرات التعليم والتدريب، عندما تكون الوظائف متطابقة واحتياجات وتطلعات الإنسان، إضافة إلى أن الديمقراطية السياسية والتوجه نحو الحريات العامة يزيد بشكل ملحوظ من الأمن الاقتصادي، إضافة إلى ضرورة إنفاق حكومي على سياسات الضمان الاجتماعي وسياسات اجتماعية ملائمة.<sup>15</sup>

#### ثانياً، الترتيبات السياسية والاجتماعية:

لقد حملت مضامين الاحتجاجات الشعبية في الأردن جملة من المطالب السياسية والاقتصادية والاجتماعية المترابطة بعضها ببعض، تلخصت في رحيل الحكومات التي عجزت عن أداء مهامها بنجاح، وتشكيل حكومة وحدة وطنية، ومحاربة الفساد والمفسدين ومحاكمتهم، وإجراء تعديلات على القوانين الناظمة للحياة الدستورية والديمقراطية، وتحسين أحوال العاملين وتصويب أوضاعهم، والتصدي لمشكلكي الفقر والبطالة، وتخفيض أسعار المواد التموينية وضبطها، وتوزيع مكتسبات التنمية على الجميع، ووقف الخصخصة، واستعادة ثروات الدولة المنهوبة، واستقلال القضاء وإنشاء محكمة دستورية، وإنشاء نقابة للمعلمين، وإقرار مبدأ التداول السلمي للسلطة، وتعزيز الحريات العامة، وتحسين مستوى الأجور وربطها بمعدلات التضخم، ووضع حد للمتنفذين الذين يقومون بالاستيلاء على أموال الدولة وأراضيها، وإلغاء محكمة أمن الدولة والمحاكم العسكرية.<sup>16</sup> لقد استندت عملية الإصلاح السياسي في الأردن إلى أمرين أساسيين، أولهما: وجود قدر كبير من التفهم لدى متخذ القرار بأن الإصلاح يتوافق مع مصلحة البلاد العليا، وثانيهما: انتهاج سياسة التدرج في عملية الإصلاح، انطلاقاً من تجنب التغيير المفاجئ بما يترتب عليه من نتائج كارثية، كما شهدته العديد من الدول العربية في فترة الربيع العربي، ما أثر سلباً على الأمن والاستقرار المحلي والإقليمي لهذه الدول.<sup>17</sup>

حيث قام الأردن بتشكيل هياكل عديدة لمكافحة الفساد والتي منها قانون هيئة مكافحة الفساد وقانون إشهار الذمة، وديوان المظالم، وديوان المحاسبة، لذا يتوجب على الدولة إعادة النظر في التشريعات لتكون أكثر فاعلية في اكتشاف الفساد، ووضع إطار مؤسسي متكامل يستهدف التكامل لمحاربة الفساد الذي يقود إلى خلق جو من النفاق السياسي، واستخدام المال لشراء الولاءات السياسية، واهتزاز المؤسسات العامة ومؤسسات المجتمع المدني وتعزيز دور المؤسسات التقليدية، وبروز النزعة الأمنية، وغياب سيادة القانون، وغياب المشاركة السياسية وفقدان الثقة بأجهزة الرقابة والمساءلة لأجهزة الدولة.<sup>18</sup> وجاءت التعديلات الدستورية، والتعديلات على قانوني الانتخاب والأحزاب، مؤكدة على صدق التوجه لدى النظام الأردني في إحداث التغيير الإصلاحي، والنهوض بالحياة السياسية والارتقاء بالعمل السياسي المؤسسي، إلى جانب تعزيز المسيرة الديمقراطية وتحقيق إصلاح شامل في المجالات كافة، من أجل ضمان الحريات بكل أشكالها، وتفعيل العمل الحزبي والمدني، بشكل يؤسس إلى إيجاد العديد من القنوات المؤسسية، الحكومية والمدنية، لتدعيم النظام الديمقراطي والمشاركة السياسية بعدالة ومساواة.<sup>19</sup>

15 سعيد الفليطي، التخطيط الاستراتيجي لتحقيق الأمن الاقتصادي والنهضة المعلوماتية بالملكة العربية السعودية، 2007، جامعة الملك عبد العزيز، الرياض، ص 6.

16 علي عقلة نجادات، الاحتجاجات في الصحف الأردنية اليومية والتحولات المنشودة في المجتمع الأردني "دراسة مسحية"، 2012، جامعة اليرموك، كلية الإعلام، قسم الصحافة، ص 11 - 12.

17 هشام الخلايلة، أثر الإصلاح السياسي على عملية المشاركة السياسية في المملكة الأردنية الهاشمية 1999 - 2012، رسالة ماجستير، جامعة الشرق الأوسط، 2012، عمان، ص 44.

18 نورا مالانلي، دراسة: إعادة صياغة الأطر القانونية أدت إلى تفويض عمل مؤسسات مكافحة الفساد في الأردن، 2010، منظمة النزاهة العالمية، ص 1.

19 هشام الخلايلة، أثر الإصلاح السياسي على عملية المشاركة السياسية في المملكة الأردنية الهاشمية 1999 - 2012، رسالة ماجستير، جامعة الشرق الأوسط، عمان، ص 69.

ولذلك فإنه يجب ان تهدف الاستراتيجية الأردنية إلى معالجة الاختلالات ومواجهة التحديات بكل أشكالها، بحيث تكون هذه الاستراتيجية قادرة على مواجهة أي اختراق أمني قد يعصف بالاستقرار الداخلي والخارجي للدولة الأردنية، ومقاومة أي حلول سياسية للأزمات التي تحصل في الإقليم (سوريا، والدولة الفلسطينية) على حساب الأردن، ورفض أن تكون الأردن ساحة للتصفيات السياسية، المحلية والإقليمية، إضافة إلى تعزيز القوة الأمنية والعسكرية بحيث يتم الحفاظ على السيادة الأردنية أمام أية تنظيمات قد تمس الجانب الأمني للدولة الأردنية.<sup>20</sup>

ولا بد للدولة إن أرادت أن تبني استراتيجية تحمي من خلالها أمنها الوطني، أن تحصر إمكانياتها لبناء تلك الاستراتيجية، عبر مجموعة من الافتراضات والمؤشرات، والتوقعات المرنة، التي تستطيع من خلالها العمل على تأكيد استراتيجية الأمن القومي والوطني، عبر تقديم إطار نظري يمكن صانعي السياسات من بناء إطار عملي للاستراتيجية الخاصة بالاستفادة من الفرص المتاحة ومواجهة التهديدات التي تواجهها في هذه المرحلة التي تتسم بالتعقيد وسرعة التغير، بمهنية وفن للاستفادة من القوة السياسية والاقتصادية والاجتماعية والنفسية والعسكرية للدولة، وحماية وتعزيز المصالح الوطنية.<sup>21</sup>

وإن تطلع الدولة الأردنية بقيادتها وشعبها، نحو التعامل مع كل المستجدات على الساحة السياسية، وانعكاسها على الوضع الاقتصادي والاجتماعي للمواطنين، وهو ما يتطلب أن تكون هناك رؤية وطنية لكافة القطاعات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والتكنولوجية والثقافية، وعلى الصعيدين الداخلي والخارجي وبأسلوب شمولي وتكاملي، يتلاءم فيها كل قطاع مع القطاعات الأخرى ويخدمها في الوقت ذاته، تؤسس لاستراتيجية وطنية تعالج كافة نقاط الضعف والتحديات، وتقدم الأردن كما كان دوماً وكما هو مؤمل، نموذجاً للدولة المستقرة والأمنة سياسياً واقتصادياً واجتماعياً.

### 3- المبحث الثاني: أثر صفقة القرن على واقع الأزمات الديمغرافية والاقتصادية في الاردن.

أن الأردن مر في أزمات عديدة خاصة بعد بداية انطلاق ما يسمى بالربيع العربي بعضها فرضها عليه موقعة الجغرافي مثل أزمة اللاجئين السوريين، والبعض الآخر فرضتها الظروف الاقتصادية الداخلية مثل أزمة تأسيس نقابة المعلمين و أزمة النقابات المهنية وأزمة قانون الضريبة وأزمة العاطلين عن العمل وغيرها، وكان لصانع القرار دور كبير في خلق التوازنات السياسية سواء مع الدول الفاعلة في النظام الدولي في العديد من الأزمات التي عصفت في دول الجوار أو مع الحركات الشعبية الداخلية التي تزامنت مع بداية ما يسمى بالربيع العربي، وكذلك دوره في القضية الفلسطينية التي تعتبر من ثوابت السياسة الخارجية الأردنية لعدة اسباب منها، الديمغرافيا الأردنية (نصف عدد السكان من اصول فلسطينية، واطول حدود مأهولة بالسكان مع فلسطين "أي مع الكيان الصهيوني")، والواقع الاقتصادي المتهاك، وغيرها من الاسباب الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والأمنية، ولذا فالبحث في الكيفية التي يعبر بها هذا التفاعل والتعامل مع هذه الأزمات من قبل صانع القرار سواء مع الواقع الدولي أو الأزمات الداخلية تتم من خلال التعرف على الاستراتيجية الوطنية والتي تم من خلالها اتخاذ قرارات خارجية وداخلية محددة أدت لحدوث الاستقرار الداخلي والخارجي أيضا في العلاقات الخارجية.

وهنا يشكل مفهوم الاستراتيجية الوطنية لوضع الوجهة المستقبلية لأي دولة في جميع مؤسساتها والتي تسعى لتحقيقها من خلال وضع خطة بنائية استراتيجية مدروسة، لكي ترى قدراتها المستقبلية كيف تصبح، بحيث يتم تحديد تلك الرؤية من خلال توافر الإمكانيات الموجودة لدى الدولة أو المؤسسات لديها، مع محاولات التنبؤ بالمستقبل أمر مهم لمواجهة كافة الأزمات التي

20 فواد الخلفات، الأمن الوطني الأردني: تحديات ومخاطر، مجلة السبيل، 2013/11/10، الرابط: <https://assabeel.net/news/2013/11/10>

21 Harry R. Yarger، Strategic Theory for the 21st Century: The Little Book on Big Strategy، Strategic Studies Institute of the US Army War College (SSI)، Carlisle، United States، 2006، p 12-14.

تمر بها، وتحليل الاستراتيجية الوطنية في الأردن وأثرها في مواجهة الأزمات التي مرت عليه، وكيفية تصرف صانع القرار مع هذه الأزمات، وهل كان يملك صانع القرار في الأردن رؤية كافية جعلته قادرا على التعامل مع هذه الأزمات. ولذا، فإن تقييم صانعي القرارات لكافة هذه العوامل والمتغيرات ذات الصلة بموضوع الأزمات، سواء المتعلقة بالبيئة الدّاخلية او الخارجية، ومدى جاهزية الخطة الاستراتيجية لإدارة الأزمات اثر كبير في تجاوز الأزمات بنجاح للحفاظ على الاستقرار السياسي للدولة.

### 3-1- المطلب الأول: التحديات والتهديدات التي تواجه الاستراتيجية الاردنية في رفض الصفقة

يواجه الأردن تحديات صعبة، ويتعامل مع متغيرات متسارعة وتحولات إقليمية ودولية كان لها تداعيات كبيرة على الأوضاع في المنطقة، وعلى استقرار العديد من دول المنطقة سياسيا وأمنيا واقتصاديا واجتماعيا، وان اهم ما يشهده العالم العربي والاقليم التحولات الكبيرة التي تمر بها التحالفات السياسية بما تحويه من انقسامات وتباينات لتحديد مصادر التهديد الرئيسية في الإقليم، ويعتبر هذا التغيير هو تبديلا استراتيجيا، حيث تتبدل مكانة إسرائيل من دولة تشكل تهديدا للمنطقة إلى دولة لا تمثل تهديدا في نظر بعض الدول العربية وخاصة الخليجية منها، وهذا يشكل ضغطا جديدا على الأردن الذي يرى أن الأطماع الإسرائيلية في الأردن أو في حل القضية الفلسطينية على حسابه أرضا وشعبا وحكما تعد أكبر مصدر يهدد أمنه الوطني.<sup>22</sup>

حيث ترقب الجميع إعلان خطة السلام الأميركية بعد ان مكثت في الغرف الأميركية والإسرائيلية المغلقة لأكثر من ثلاث سنوات، فيما يبدو أن الخوف والانزعاج قد استوطن العديد من السياسيين والشعب الاردني والفلسطيني من نتائج خطة السلام الأميركية واثارها المستقبلية على الواقع الديمغرافي، فهناك من يراها بانها اعلان حرب على الاردن وفلسطين، مما استدعى ان يقوم جلالة الملك عبدالله الثاني ابن الحسين بأرسال رسالة مقتضبة للشعب الاردني والفلسطيني ولشعوب العالم كافة بأن "موقفنا معروف جدا "كلا" وهذا واضح جدا للجميع".<sup>23</sup>

الأردن وبحسب المعطيات قاوم بحذر شديد وبأقل الخسائر، جميع المحاولات الأميركية والإسرائيلية لإقناعها بقبول صفقة القرن، رغم تعرضها لضغوط اقتصادية وسياسية كبيرة، إلا أن موقف الأردن كان الأكثر صراحة في رفض الصفقة، بالمقارنة مع دول عربية باركتها وأخرى لم تتشدد في التعبير عن عدم قبولها، حيث يصعب على عمان الاستغناء عن المساعدات الأميركية التي تصل إلى ما يزيد عن مليار دولار سنويا، ولذلك فهي تحاول مسك العصا من المنتصف، دون تغيير واضح في السياسة الأردن وموقفها من القضية الفلسطينية، ولذا فالأردن يحرص على رفض الصفقة بحذر شديد، على اعتبار أن المرحلة القادمة تتطلب التعامل بحكمة معها، فعمان على ما يبدو لن تسير في اتجاه تمرير صفقة القرن، ولن تشارك فيها ولكنها ستكون حذرة في التعبير عن رفضها لها، على أمل أن تمرير الصفقة بأقل خسائر ممكنة.<sup>24</sup>

لذلك يعد ملف صفقة القرن الأميركية من أبرز التحديات التي يواجهها الأردن حاليا على المستويين الداخلي والخارجي، فهو ملف يتصل بقضايا جوهرية كقضية القدس التي تعبر عن الوصاية الهاشمية على الأماكن المقدسة، وقضايا الحل النهائي للقضية الفلسطينية كقضية اللاجئين وفشل حل الدولتين، التي ترتبط بما يتردد على ان الدولة الفلسطينية الحقيقية هي

22 مركز دراسات الشرق الأوسط، الأردن صلاحة الموقف رغم الضغوط، تحليل سياسي، الأردن، 2019/4/15، الرابط: <http://mesc.com.jo/OurVision/2019/03.html>

23 حسن الشوبكي، هواجس أردنية من صفقة القرن.. وعبد الله الثاني: موقفنا واضح للجميع، 2020/1/27، الرابط: <https://www.aljazeera.net/news/politics/2020/1/27>

24 بلال رشيد، الأردن.. عرابو صفقة القرن يراهنون على خضوعها.. فما أوراقها للمواجهة وكيف ستحي الأعراس؟، 18 فبراير 2020، الرابط: <https://al-sharq.com/article/18/02/2020>

شرق نهر الأردن وليست غربه، أي تجسيد لفكرة الوطن البديل والتوطين، مما يعني أن الرؤية الأمريكية والإسرائيلية لحل القضية تأتي على حساب الأردن ومصالحه.<sup>25</sup>

حيث يسود الأردن رسمياً وشعبياً حالة من القلق بشأن الصفقة، وما يرافقها من تعاضم الانحياز الأمريكي لإسرائيل وبما يرتبط بالمطامع والتعنت والتطرف الإسرائيلي في المنطقة، وما يشهده الأردن من صعوبة الأوضاع الاقتصادية بسبب ارتفاع عجز الموازنة والمديونية وزيادة معدل البطالة، بالإضافة إلى تراجع أولوية القضية الفلسطينية على الأجندة الإقليمية والدولية، وبروز خلافات بين الأردن وحلفائه في دول الخليج، بسبب تزايد التواصل مع إسرائيل والضغط على الأردن بشأن مواقفه من قضية القدس واللاجئين.<sup>26</sup>

لذلك فإن الصفقة تمس الأمن الوطني الأردني على أكثر من جانب ومستوى، ولها تأثير مباشر على الأردن ومصالحه الحيوية والاستراتيجية، مما أثر على الموقف الأردني بالفرض لأغلب بنود الصفقة وعكس اللاتاء التي أطلقها الملك عبدالله الثاني مطمئناً الداخل الأردني نحو موقف الدولة، ومزيلاً للهواجس التي بدأ يطرحها البعض حول صلاية هذا الموقف، واللاتاء الثلاث كانت ضد الوطن البديل وضد التوطين وضد التنازل عن القدس بوصفها عاصمة لدولة فلسطين، كون ان الوصاية الهاشمية على المقدسات لها أبعاد رمزية وتاريخية ووجدانية.<sup>27</sup>

اما على صعيد بنود الخطة الأمريكية التي جبرت ملفات الحل النهائي بالكامل (القدس، الحدود، المستوطنات، اللاجئين وحق العودة) لصالح الطرف الإسرائيلي، فقد أصبحت النقاط التي يتحفظ عليها الفلسطينيون والأردنيون معروفة وواضحة للجميع، ومرتبطة بالقدس واللاجئين والحدود ومفهوم الدولة الفلسطينية، أي هي نفسها ملفات الحل النهائي التي تمس الامن الوطني الاردني، حيث ان الدولة الفلسطينية المطروحة هي ليست دولة كاملة، مما يلغي حق العودة للاجئين، ويلغي حقهم بالتعويض، أي توطينهم في الاردن بالإشارة الى الوطن البديل، وكذلك ضم غور الاردن الى اسرائيل مما يضع على كاهل الاردن اعباء امنية ثقيلة، وموضوع القدس الذي له مكانه رمزية وتاريخية ووجدانية لدى الاردنيين والعائلة الهاشمية ولدى العرب والمسلمين.<sup>28</sup>

حيث يرى الكثير أن صفقة القرن تهدد بإضعاف الاردن، ويخشى الشعب الاردني أن تكون بلدهم ضحية لخطة ترامب، وقد تعززت مخاوف الطبقة السياسية الأردنية بعود بنيامين نتنياهو بضم غور الأردن بمجرد إعادة انتخابه، هذه المنطقة التي تغطي ثلث مساحة الضفة الغربية المحتلة، وستقطع جميع الاتصالات بين الاردن وفلسطين، وكذلك يخشى الشعب الاردني من تكريس وتأكيد مبدأ توطين فلسطينيي الأردن واللاجئين فيه داخل أراضي المملكة، مع محاولة تشجيع مزيد من الفلسطينيين للهجرة إلى الأردن، وكذلك إنهاء أو زعزعة الوصاية الهاشمية على المقدسات الإسلامية والمسيحية في القدس.<sup>29</sup>

اما في إطار تعزيز الموقف الأردني المبدئي الرافض لصفقة القرن يعد خيار تنويع العلاقات الخارجية وتوسيع منظومتها وتحقيق التوازن فيما خياراً له أهميته لتعزيزه من قدرته على تحمل التدايعات المترتبة عليه، ومن أهم متطلبات هذا الخيار مبادرة الأردن لبناء علاقات أقوى مع دول الإقليم، خصوصاً مع الكويت، والمغرب، وقطر، وتركيا، مع المحافظة على علاقاته الدولية مع الدول الغربية بما يحقق الدعم الاقتصادي ويوفر المظلة السياسية والدعم العسكري والأمني اللازم، ولذلك فإن هذه الخيارات تشكل رافعة للموقف الأردني على المستوى العربي والإسلامي والدولي، وفرصة للسياسة الخارجية الأردنية باتجاه

25 مركز دراسات الشرق الأوسط، المرجع السابق

26 مركز دراسات الشرق الأوسط المرجع السابق

27 حسين المجالي ومحمد أبو رمان، كيف نترجم لاءات الملك الثلاثة عملياً؟.. الأمن القومي و صفقة القرن، مركز الدراسات الاستراتيجية في الجامعة الأردنية، فبراير 11، 2020.

الرابط: <https://alghad.com/%D9>

28 حسين المجالي، المرجع السابق

29 بلال رشيد، مرجع سابق.

تنوع علاقاتها الخارجية على نحو يدعم موقفها في مواجهة الضغوط بخصوص صفقة القرن، وخاصة في العلاقة مع هذه الدول.<sup>30</sup>

### 2-3- المطالب الثاني: مسارات صفقة القرن على الواقع الديمغرافي الاردني.

لم يعد الصراع العربي الإسرائيلي أولوية القضايا التي تحدد طبيعة العلاقات بين الدول العربية مع دول العالم، في ظل التطورات المتسارعة في الشرق الأوسط وما تشهده دول عربية من صراعات وحروب داخلية، وبدا واضحاً أن أزمات الشرق الأوسط صرفت الانتباه عن القضية الفلسطينية، خاصة بعد ثورات الربيع العربي وارتفاع حدة الأزمات الاجتماعية والسياسية، وانشغال الدول العربية المعنية عن فلسطين التي ظلت لعقود القضية المركزية، وتحاول إسرائيل استثمار الأوضاع السائدة في المنطقة وتراجع الدعم العربي السياسي والمالي للفلسطينيين، للضغط على السلطة لقبول الصفقة بعد بؤادر تطبيع بين بعض الدول العربية وإسرائيل.<sup>31</sup>

لكن الأردن يحاول البقاء على موقفه الثابت تجاه القدس وفلسطين والمقدسات، وهو ما عبر عنه الملك عبد الله الثاني بأنه واجب تاريخي، ولأن لا توجد مؤشرات إلى احتمالات إقدام الأردن على تقديم تنازلات عن موقفه الثابت أو القبول بتمير الصفقة، وأن الأردن سيقاوم كل الضغوط التي تمارس عليه أو على الملك، ولكن من غير المرجح أن تمارس دول بعينها كالولايات المتحدة أو دول الخليج، مزيداً من الضغوط على الأردن، كون استقرار الأردن هو مطلب دولي، وكذلك تخشى أمريكا ودول الخليج من تكرار تجربة المقاطعة مع دولة قطر التي أدت إلى انضمامها إلى الخندق الإيراني أو على الأقل رفضها البقاء في الخندق العربي.<sup>32</sup>

ستبقى القضية في حالة انتظار لحين الانتهاء من الانتخابات الأميركية، فإن بقاء الرئيس الأميركي دونالد ترامب، يعني إمكانية المضي قدماً في الخطة من قبل الإدارة الأميركية، وفي حال فاز الديمقراطيون فإن الوضع سيكون أقل وضوحاً في خطوات الإدارة الجديدة، ولكن عامل الوقت هنا يخدم الطرف الإسرائيلي وليس الفلسطيني، فذلك لا يعني بالضرورة أن الصفقة فشلت، لأنها تطبق عملياً على أرض الواقع بعد إعلان القدس عاصمة لإسرائيل، وضم الغور، وإبقاء المستوطنات مع الاستمرار في البناء، بمعنى أي كانت الاحتمالات المنبثقة عن الانتخابات الأميركية فإننا أمام النتيجة نفسها، ولكن سوف تختلف الحثيات والتكتيكات والخطابات وحجم الضغوط فقط.

هناك عدة مستويات لبرنامج العمل الاردني على موضوع الصفقة، وهذا يستدعي الى التمييز بين نوعين من المتغيرات، الأول هو ما يمكن التحكم فيه ويرتبط بالموقف الأردني الوطني، والثاني ما يخرج عن إطار قدرات وإمكانيات الدولة الأردنية، أي الأجندات الأميركية والإسرائيلية والمحيط الإقليمي.<sup>33</sup>

المستوى الأول: يتمثل بالضغوط المتوقعة على الأردن للموافقة على الصفقة، وهذا مرتبط في ان الأردن يمر حالياً بأزمة اقتصادية ومالية كبيرة، وبحجم المساعدات الأميركية الكبير للأردن اقتصادياً وعسكرياً، وارتباط الأردن ببرنامج صندوق النقد الدولي، فجميع هذه العوامل مزعجة للأردن، ولكن ما تزال بعض المؤسسات الأميركية تقف مع الأردن وتؤكد على خطورة خسارة العلاقة معه، ولذلك يجب التعامل مع السيناريو الأسوأ وهو الضغوط الأميركية والعربية على الأردن، لإضعاف الموقف الفلسطيني، الذي يرى بالموقف الأردني مصدر قوة يستند عليه في مواجهة هذا السيناريو المحتمل.

30 مركز دراسات الشرق الأوسط، المرجع السابق

31 إحسان الفقيه، الأردن ومواجهة "صفقة القرن" صمود أم استجابة للضغوط؟، مجلة القدس العربي، 20 أبريل 2019، الرابط: <https://www.alquds.co.uk>

32 إحسان الفقيه، المرجع السابق

33 حسين المجالي ومحمد أبو رمان، مرجع سابق

المستوى الثاني: هذا المستوى يدخل ضمن المتغيرات التي لا يمتلك الأردن وحده التحكم بها، لكنها تؤثر عليه وعلى أمنه الوطني بشدة، ويتمثل في خياراته وإمكانياته للتعامل والتكيف مع سيناريو الأمر الواقع، الذي ينهي الحلم الوطني الفلسطيني بإقامة دولته ذات السيادة وعاصمتها القدس، ضمن مشروع التسوية الأميركي، لذلك يجب التنسيق مع الفلسطينيين إلى بناء تصور عميق وإطار توافقي ورؤية واضحة ودقيقة لهذه السيناريوهات والبدائل، كإعادة النظر في الدور الوظيفي للسلطة الفلسطينية وتحفيز المقاومة السلمية، وتفعيل الحقوق الإنسانية والسياسية للشعب الفلسطيني في المحافل الدولية، ورفض مبدئي للخطة كي لا تصبح المرجعية بدلا من قرارات الأمم المتحدة أو الحلول التوافقية السابقة، وكي لا يتم خفض السقف التفاوضي الفلسطيني، مع تقديم الطرح البديل لها، ودعم هذا الطرح وترويجه أردنيا وفلسطينيا وعربيا، لأن التشابك بين المصالح الأردنية والفلسطينية عميق إلى درجة لا يمكن الفصل بين الخطوات الفلسطينية والموقف الأردني.

الأردن اليوم يشهد حالة قلق غير مسبوقة بشأن مستقبله وأمنه واستقراره، وذلك مصاحب لتسارع الأحداث والمتغيرات الإقليمية والدولية، وكون ان الأردن يعتمد بالأساس على استمرار القروض والمنح الخارجية، ما ضرب استقلالية قراره السياسي والاقتصادي، والآن تمارس عليه ضغوط امريكية كقطع المساعدات الأمريكية، ومطالبة دول الخليج في عدم تقديم أي مساعدات ومعونات اقتصادية للأردن وقطع أي حوافز متعلقة به، إضافة إلى إمكانية التلويح بخيار وقف التصدير للأردن، والسعي لوقف تصدير النفط العراقي باتجاه الأردن، ومع ذلك لا زال الاردن يتخذ موقفا متشددا من صفقة القرن، لكنه يتابع تطورات هذه الصفقة بحذر، والسبب أنه في وضع اقتصادي صعب للغاية، حيث بلغت ديون الأردن أكثر من 40 مليار دولار.<sup>34</sup>

لكن في مقابل موافقة الاردن على صفقة القرن ستقدم له دول الخليج مساعدات مالية تخرجه من أزمته الحالية مؤقتا، وكذلك مشروع انشاء خط السكة الحديدية من الأراضي الفلسطينية المحتلة إلى الأردن ومنها يتفرع إلى الخليج، وإلى العراق وكردستان العراق، وسوريا، اي أن الأردن سيكون مركز ترانزيت وتوزيع، وكذلك مشروع "مدينة نيوم" مدينة المستقبل السعودية التي تغطي مساحة تساوي تقريبا مساحة فلسطين، وتشمل أراضي شمال غرب السعودية وأراضي مصرية في سيناء وأراضي أردنية في منطقة العقبة، وبمقابل ذلك كله نجد ان الأردن يحرص على رفض صفقة السلام الأمريكية بحذر شديد وبأقل الخسائر، على اعتبار أن المرحلة القادمة تتطلب التعامل معها بحكمة، مع التأكيد بأن الأردن لن يسير في اتجاه تمرير صفقة القرن ولن يكون مشاركا فيها.<sup>35</sup>

ولكن الخسائر الأردنية سوف تستمر ما دامت الصفقة تتضمن سيطرة تامة لإسرائيل على الحدود الغربية للمملكة، إذ يطلب رئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتانياهو أن يبدأ العمل على شرعتها بأسرع وقت ممكن، مما سيتطلب من الاردن إعادة النظر بعقيدة الجيش العربي الأردني، والمبنية على ان العدو لديه هو الجيش الإسرائيلي، وستواصل الخسائر الأردنية باعتبارها الدولة المستقبلية للاجئين الفلسطينيين، كون ان الخطة ترفض ان تعترف بحق العودة أو التعويض للاجئين الفلسطينيين في الشتات، وهو ما يعني نزع شرعية كل قرارات الدولة الأردنية المبنية على أساس العودة والتعويض، وهنا الديمغرافية الأردن المعقدة ستدفع ثمنا باهضا سياسيا وامنيا واقتصاديا.

ولكن من المرجح ان تعود المفاوضات المباشرة وغير المباشرة، كما عبر عنها الملك عبدالله الثاني في حديثه عن انه سينظر الى نصف الكأس الممتلئ، بعودة الأردن والسلطة الفلسطينية إلى طاولة المفاوضات مع اسرائيل، وكذلك في الشق الاقتصادي للصفقة، والذي خصص 7.365 مليار دولار للأردن، التي تظهر سلسلة من المشاريع التي تتركز في الجنوب، والعديد من المشاريع

34 احمد عبد الباسط الرجوب، "الأردن: صفقة القرن... وماذا بعد؟"، صحيفة راي اليوم، 08.02.2020، الرابط: <https://www.raialyoun.com/index.php>

35 احمد عبد الباسط الرجوب، المرجع السابق

التي ظهرت في الخطة الأمريكية وتحديدا في منطقة العقبة، ولهذا كله نجد أن الأردن وبعيدا عن المواقف السياسية التي ظهرت وستظهر ضد الصفقة، قرر الالتزام بالواقعية السياسية والتخلي عن عدمية المناورة.<sup>36</sup> وبرغم أن الأردن وفلسطين في مركب واحد في مواجهة الصفقة، ولكن ظروف كل منهما مختلفة، فالأردن التي لديها علاقات تاريخية مع عرابي الصفقة سواء الولايات المتحدة أو بعض دول الخليج أو إسرائيل، سيختلف رد فعلها في الأغلب عن رد الفعل الفلسطيني، فعلى عكس السلطة الفلسطينية التي بدأت في اتخاذ مواقف معلنة في مواجهة الصفقة، الأردن الآن تمارس عليه ضغوط أمريكية بحكم موقعه الجغرافي ومكانته في الصفقة.<sup>37</sup>

#### 4- الخاتمة:

فقد مرت لحظات تاريخية حاسمة ومفصلية وخطيرة في مسيرة الأردن، لكن في كل مرحلة كان يخرج أكثر قوة وصلابة، ولعل المحطة الحالية الأكثر خطورة وأهمية عن المراحل السابقة، بقدر ما تمثل تحديا للأمن الوطني الأردني ولصانع القرار بقدر ما تشكل فرصة للانتقال إلى مرحلة جديدة في تاريخ الدولة وفي بناء مسيرة الاعتماد على الذات وترسيخ الهوية الوطنية، فإنه على الدولة الأردنية ممثلة بالحكومة ومؤسساتها والمجتمع المدني والإعلام والقوى السياسية، ترجمة لأت الملك إلى خطط وسيناريوهات وخيارات وبرنامج عمل وطني داخلي وديبلوماسي وسياسي وإعلامي وإقليمي ودولي لمواجهة مرحلة جديدة مختلفة عما سبق.

ولذلك فإن التحدي الجوهري أمام الصفقة هو توحيد الموقف الأردني والفلسطيني على إجهاضها، وكذلك الموقف العربي والدولي الذي يمكن أن يتحول إلى قوة ضغط فاعلة إذا نجحت القيادة الأردنية والفلسطينية في ترتيب بيتهم الداخلي، وعليه فإن المطلوب هو العمل الجاد من أجل استرداد الأفق الاستراتيجي للقضية الفلسطينية، وانتشالها من عتمة التيه الاستراتيجي الذي نصبتة الصهيونية الأمريكية، وطرح أفق جديد للتفكير في الحل، وتركيز الفكر والفعل بهذا الاتجاه، كخطوة نحو تجاوز الحالة الراهنة، كون ان تحقيق السلام يبدأ من التعامل مع الجذور الحقيقية للصراع، والتي تتمحور حول جريمة سلب ممتلكات الفلسطينيين وإخراجهم من أرضهم ووطنهم وتشتيتهم في شتى بقاع الأرض، من أجل إنشاء دولة إسرائيل كدولة يهودية، بالمخالفة لكل الأعراف والقوانين والشرائع الدولية، وإن الحلول التي تطرح يجب أن تتوخى العدالة ورفع الظلم وإنصاف الشعب الفلسطيني، وأن يشارك ممثلو هذا الشعب الحقيقيون في تقرير مصيره وإحلال العدالة والإنصاف.

#### 5- الاستنتاجات والتوصيات:

- تقوية الجبهة الداخلية وتوحيد الصف الأردني، وإعادة تأهيل العلاقة بينه وبين التمسك بالحقوق الفلسطينية والحقوق الأردنية، وإدانة أي اتفاقات تنتقص من هذه الحقوق تحت أي ظرف، والدعوة لتكون الوحدة الوطنية الأردنية والوحدة الوطنية الفلسطينية أساسا للعمل الأردني الفلسطيني المشترك ضد المشروع الصهيوني.
- إن تطبيق صفقة القرن يحسم الصراع العربي الإسرائيلي لصالح إسرائيل على حساب الأمن الوطني الأردني والأمن القومي العربي سياسيا واجتماعيا وأمنيا، مما يجعل الأردن الخاسر الأول عربيا بعد الشعب الفلسطيني.

36 فرح مرقه، ملك الأردن الرابع "وصف ترامبي ثقيل في صفقة القرن، برلين، رأي اليوم، فرح مرقه، 29.01.2020، الرابط: <https://www.raialyoum.com/index.php>

37 بلال رشيد، مرجع سابق

- تدعيم الجبهة الداخلية الأردنية كأولوية في مواجهة تداعيات صفقة القرن على الأردن، حيث إن قوة الموقف الخارجي للدولة هو انعكاس لقوة جبهتها الداخلية وتماسكها، وتعزيز نهج وطني أردني يلتقي فيه الجميع رسمياً وشعبياً على الثوابت الوطنية الأردنية والذي يؤدي إلى التوافق على مشروع وطني لمواجهة صفقة القرن.
- الدعوة إلى تنسيق وثيق بين الأردن وفلسطين وفقاً لرؤية استراتيجية متفق عليها وخارطة طريق عملية لمنع كل أثر لهذا المشروع والانطلاق منها إلى مشروع عربي موحد لمواجهة الصفقة، وتمتين الجبهات العربية القومية والوطنية عبر الانتقال من الانقسامات إلى المصالحات بين الدول العربية بما يحقق موقفاً عربياً موحداً ومشتركاً ومسانداً للقضية الفلسطينية ومواجهتها لصفقة القرن.
- نوصي صاحب القرار الأردني بمواصلة التحرك البناء والهادف على الصعيدين الداخلي والخارجي، داخلياً من خلال تقوية الجبهة الداخلية لتكون خطوات صاحب القرار مستندة على صخرة الشعب، وخارجياً لخلق قوى ضاغطة معارضة لعملية الضم، وخلق مظلة عربية وإسلامية ودولية لدعم الموقف الأردني وحماية القرارات الأردنية التي ستتخذ بهذا الشأن.
- ونوصي القيادة الأردنية بضرورة اتخاذ قرارات جادة مبدئياً لإشعار الجانب الإسرائيلي بجديّة الموقف الأردني المعارض بقوة للضم، منها على سبيل المثال، عقد قمة تنسيقية سريعة لزعماء الدول العربية الموقعة على اتفاقيات سلام مع دولة الكيان الصهيوني، الأردن ومصر والسلطة الفلسطينية، وسحب السفير الأردني من تل أبيب، وإعادة السفير الإسرائيلي إلى بلاده، ثم التهديد بعدها بإلغاء اتفاقية الغاز بين الطرفين واتفاقية وادي عربة.
- يجب بلورة وبناء مشروع وطني أردني لمواجهة صفقة القرن وإفشالها على المستوى الرسمي والشعبي، يلتقي فيه الجميع رسمياً وشعبياً على أساس الثوابت الوطنية والثوابت تجاه القضية الفلسطينية، وخلق حالة استعصاء في المنطقة والعالم لمواجهة هذه الخطة وخلق حاضنة عربية وإقليمية ودولية للموقف الفلسطيني وتوفير الدعم المطلوب لتعزيز الصمود الفلسطيني في مواجهة صفقة القرن وإفشال الضغوط الأمريكية والإسرائيلية تجاه تمريرها.

## 6- المراجع:

### أ- المراجع العربية:

- إحسان الفقيه، الأردن ومواجهة "صفقة القرن" صمود أم استجابة للضغوط؟، مجلة القدس العربي، 20 أبريل 2019، الرابط: <https://www.alquds.co.uk>
- احمد عبد الباسط الرجوب، "الأردن: صفقة القرن... وماذا بعد؟"، صحيفة راي اليوم، 08.02.2020، الرابط: <https://www.raialyoum.com/index.php>
- بلال رشيد، الأردن.. عرابو صفقة القرن يراهنون على خضوعها.. فما أوراقها للمواجهة وكيف ستحمي الأغوار؟، 18 فبراير 2020، الرابط: <https://al-sharq.com/article/18/02/2020>
- الحريري، محمد سرور، (2011) "إدارة الأزمات السياسية واستراتيجيات القضاء على الأزمات الدولية"، دار ومكتبة الحامد للنشر والتوزيع عمان، الأردن.
- حسن الشوبكي، هواجس أردنية من صفقة القرن.. وعبد الله الثاني: موقفنا واضح للجميع، 2020/1/27، الرابط: <https://www.aljazeera.net/news/politics/2020/1/27>
- حسين المجالي ومحمد أبو رمان، كيف نترجم لآراء الملك الثلاثة عملياً.. الأمن القومي و صفقة القرن، مركز الدراسات الاستراتيجية في الجامعة الأردنية، فبراير 11، 2020، الرابط: <https://alghad.com/%D9>

- حوش، جمال الدين محمد ، (1998)، " إدارة الأزمات والكوارث ضرورة حتمه "، المؤتمر السنوي الثالث لإدارة الأزمات والكوارث، البحث (38) ، كلية التجارة ، جامعة عين شمس، القاهرة، مصر .
- الدويك، عبدالغفار، (2017)، " الاتجاهات الحديثة في إدارة الأزمات الدولية: الشرق الأوسط نموذجاً"، المجلة الدولية لأبحاث الأزمات، العدد(التعريفى)، المجلد (1)، الصفحة (21-42) الرياض .
- الرازي، محمد ، (1967)، " مختار الصحاح "، دار الكتاب العربي، بيروت ، لبنان .
- الرشواني، منار،(2003)، "سياسات التكيف الهيكلي والاستقرار السياسي في الاردن"، مركز الإمارات للدراسات الاستراتيجية، الإمارات .
- سعيد القليطي، التخطيط الاستراتيجي لتحقيق الأمن الاقتصادي والنهضة المعلوماتية بالمملكة العربية السعودية، 2007، جامعة الملك عبد العزيز، الرياض، ص 6.
- سليمان نصيرات، أضواء على الاستراتيجية الوطنية الأردنية، 2014/9/23، <http://alnusairat.com/bok/ad/ad.htm>
- الشعلان ، فهد احمد ، (2002)، " إدارة الأزمات – الأسس – المراحل – الآليات "، أكاديمية الأمير نايف للعلوم الأمنية ، الرياض، السعودية.
- عارف الجبور، الأمن الوطني الأردني وتحدياته الخارجية والداخلية، جريدة الدستور الأردنية، 7 حزيران 2007، الرابط: <http://www.addustour.com>
- علي عقلة نجادات، الاحتجاجات في الصحف الأردنية اليومية والتحولت المنشودة في المجتمع الأردني "دراسة مسحية"، 2012، جامعة اليرموك، كلية الإعلام، قسم الصحافة، ص 11 – 12.
- عوض، محمد أحمد ، (1999)، " الإدارة الاستراتيجية الأصول و الأسس العلمية"، الدار الجامعية، الإسكندرية ، مصر .
- فرح مرقه، ملك الأردن الرائع" وصف ترامبي ثقيل في صفقة القرن، برلين، رأي اليوم، فرح مرقه، 29.01.2020، الرابط: <https://www.raialyoum.com/index.php>
- فؤاد الخلفات، الأمن الوطني الأردني تحديات ومخاطر، مجلة السبيل، 2013/11/10، الرابط: <https://assabeel.net/news/>
- محمد حسين أبو صالح (2011)، التخطيط الاستراتيجي القومي، شركة مطابع السودان للعملة المحدودة، الخرطوم، ط5. ص 11-12.
- محمد حسين أبو صالح، دور التخطيط الاستراتيجي في تشكيل المستقبل السوداني، دراسة منشورة على الانترنت، 2012/09، الخرطوم، كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية والسياسية، جامعة إفريقيا العالمية، ص 4-5، على الرابط: <http://dspace.iaa.edu.sd/123456789/2034>
- مركز دراسات الشرق الأوسط، الأردنّ صلابة الموقف رغم الضغوط، تحليل سياسي، الأردن، 2019/4/15، الرابط: <http://mesc.com.jo/OurVision/2019/03.html>
- مسعد، نيفين عبد المنعم،(1988)" الاقليات والاستقرار السياسي في الوطن العربي" مكتبة النهضة المصرية، القاهرة، مصر
- المغريز ، عبد الحميد عبد الفتاح ، (1999)، " الاستراتيجية لمواجهة تحديات القرن 21"، الطبعة الأولى، مجموعة النيل العربية، القاهرة، مصر .
- نورا مالانلي، دراسة: إعادة صياغة الأطر القانونية أدت إلى تقويض عمل مؤسسات مكافحة الفساد في الأردن، 2010، منظمة النزاهة العالمية، ص1.
- هشام الخلايلة، أثر الإصلاح السياسي على عملية المشاركة السياسية في المملكة الأردنية الهاشمية 1999 – 2012، رسالة ماجستير، جامعة الشرق الأوسط، 2012، عمان، ص 44.

هشام الخلايلة، أثر الإصلاح السياسي على عملية المشاركة السياسية في المملكة الأردنية الهاشمية 1999 – 2012، رسالة ماجستير، 2012، جامعة الشرق الأوسط، عمان، ص 69.

يونس، طارق شريف، (2002)، " الفكر الاستراتيجي للقادة، دروس مستوحاة من التجارب العالمية والعربية، المنظمة العربية للتنمية الإدارية"، القاهرة. مصر .

ب- المراجع الاجنبية:

Harry R. Yarger، Strategic Theory for the 21st Century: The Little Book on Big Strategy، Strategic Studies Institute of the US Army War College (SSI)، Carlisle، United States، 2006، p 12-14.

The White House ،Peace to Prosperity: A Vision to Improve the Lives of the Palestinian and Israeli People ،28/1/2020 ،at: <https://bit.ly/2tnPcV7>